



آليات التدريس الحديثة وتحسين جودة التعليم وفق نظام (ل م د)

Modern Teaching Methods and Improving the Quality of Education According to the LMD System

د. دليلة بدران

جامعة عمار ثلجي (الغواط)

dalilamouh@yahoo.fr

أ. شريفة رزيوق

جامعة الجزائر 03

rezioukcherifa@gmail.com

المخلص:

يعتبر تطوير قطاع التعليم الجامعي ضرورة تفرض نفسها على جميع مؤسسات التعليم العالي، فعلى عاتق هذه الأخيرة تقع مهمة إعداد وترتيب الأفراد التي تقود المجتمع مستقبلا، وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق الشغل. مما يستلزم عناية بالعملية التعليمية وضمان جودتها، وبالتالي فإن هذه المؤسسات التعليمية اليوم أصبحت مطالبة ببذل جهد أكبر للتعليم بأفضل الطرق والتقنيات الحديثة لتمكين الفرد من التزود بالمعارف والمهارات اللازمة التي تمكنه من التفكير السليم والبناء والتكيف مع طبيعة عصره ومميزاته.

وسنركز من خلال مداخلتنا هذه على التعليم الإلكتروني وتقنيات التعليم الحديثة كإحدى الآليات والسبل والاستراتيجيات التي من شأنها تفعيل جودة التعليم والتكوين الجامعي وفق نظام الأطوار الثلاث، والذي يجب أن تحرص الجامعة الجزائرية على انتهاجه، من أجل تقليص الفجوة الموجودة بين مخرجات التكوين الجامعي والممارسة العملية ومتطلبات سوق العمل الجزائري خصوصا في تخصصات العلوم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني، التكوين الجامعي، نظام (ل.م.د)، سوق العمل.

Résumé :

Le développement du secteur de l'enseignement universitaire est une nécessité qui s'impose à tous les établissements d'enseignement supérieur il incombe à ces derniers de préparer et d'organiser les individus qui dirigeront la société de l'avenir et de répondre aux besoins actuels et futurs du marché du travail. ce qui exige de suivre ce rythme et s'adapter à ce changement. Le secteur de l'enseignement supérieur est le domaine le plus affecté ce qui nécessite de prendre soin de la qualité du processus éducatif. Par conséquent, les institutions éducatives sont appelées d'une part, à renforcer leurs efforts et développer les meilleurs méthodes et techniques pour permettre à l'individu d'acquérir des connaissances et des compétences suffisantes pour s'adapter à son environnement turbulent et améliorer la qualité du processus d'enseignement et d'apprentissage. De ce fait, on va traiter dans cette étude la stratégie d'enseignement électronique comme l'un des mécanismes qui devrait être poursuivis par l'université algérienne pour faire face aux défis qu'elle l'empêche de se développer, ceci afin d'augmenter l'efficacité et la qualité de l'enseignement universitaire particulièrement dans les domaines des sciences



sociales. Aussi bien que comme l'une des façons de réduire l'écart entre la formation universitaire et les exigences du travail en Algérie.

Mots clé : E-enseignement, la formation universitaire, le système de troisième cycle (LMD), les exigences de marché du travail.



مقدمة

تعاني الجامعة الجزائرية اليوم العديد من المشاكل والتحديات التي أثرت في مكانتها وترتيبها على المستوى العالمي والدولي، والتي تقتضي الضرورة إعادة النظر فيما تقدمه من برامج أو مخرجات، ومن بين هذه المشاكل تعارض المناهج التعليمية التي تطبقها وتقدمها لطلبتها مع متطلبات الشغل في مختلف التخصصات من بينها تخصصات العلوم الاجتماعية، بحيث يتخرج من هذه الأخيرة كل سنة عدد هائل من الطلبة وفق النظام الجديد (ل.م.د)، هذا الأخير يبقى التعويل عليه كنظام أجنبي دون تكييفه مع البيئة المحلية وخصوصيات المجال المراد إصلاحه ضرب من المحال، وهذا راجع إلى العديد من الأسباب من بينها تطبيق هذا النظام الجديد مع طرق واستراتيجيات التعليم التقليدية القائمة على التلقين والإلقاء، كذلك غياب تخطيط جيد وواضح لتوظيف الخريجين وإشراكهم في ميادين العمل بعد التخرج وبالتالي خلق معاناة ومشاكل لدى خريجي الجامعات في إيجاد فرص عمل، سببها الفجوة بين ما تقدمه الجامعة من مناهج بعيدة عن التحديث ومسايرة متطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع، بنظام تعليمي قائم على أساس تلقين وتكديس المعلومات في أذهان الطلبة دون إشراكهم في الحوار والنقاش واستثارة رغبة التعلم مع الاعتماد على وسائل تعليمية غير فعالة، وعليه فعلى الجامعة الجزائرية اليوم أن تعي أهمية التحدي الذي يواجهها والذي يتطلب منها جهود جبارة لمواكبة هذا التطور في تقنية المعلومات وتوظيفها لتحسين التعليم الجامعي وضمان جودته وفق المعايير السارية في الجامعات المتقدمة والأهم من هذا تقليص الهوة بين التكوين الجامعي ومتطلبات الشغل في الجزائر، ولهذا سنركز في هذه المداخلة على التعليم الإلكتروني كأحد أهم الطرق الحديثة في التعليم، حيث سنقوم من خلال هذه المداخلة بالتعرف على هذه الآلية والكشف عن أفضل السبل التي يمكن من خلالها تطبيقها للتمكن من ضمان جودة التعليم الجامعي والتي تتناسب مع نظام الأطوار الثلاث ومتطلبات الشغل.

وبناء على ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: كيف تساهم تقنيات التعليم الجديدة والتعليم الإلكتروني كألية حديثة في تقليص الفجوة بين التكوين الجامعي وفق نظام الأطوار الثلاث ومتطلبات سوق العمل في الجزائر؟ وهذا بالإجابة على التساؤلات التالية:

1. ماهي متطلبات الشغل في الجزائر وأهم مميزاتها؟
2. ما هي مزايا وسلبات تطبيق التعليم الإلكتروني وتقنيات التدريس الحديثة؟
3. ما هي تحديات وسبل تطبيق التعليم الإلكتروني وتقنيات التعليم الحديثة في التعليم العالي؟



4. ما هي الاستراتيجية المقترحة لتطبيق هذه الآلية في الجامعة الجزائرية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية قطاع التعليم العالي كمرحلة أخيرة تنقل الطالب من المجال الدراسي النظري إلى سوق العمل، وبالتالي توظيف واختبار خبراته التي اكتسبها في الجامعة، وأهمية هذه الموارد البشرية والصعوبات التي يتلقونها في مرحلة الانتقال إلى عالم الشغل، والفجوة الموجودة بين هاتين المرحلتين، إضافة لأهمية التعليم الإلكتروني كأحدث التوجهات العالمية في مجال تكنولوجيا التعليم، والذي لا يزال محدود الاستخدام في الجامعة الجزائرية.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث لمحاولة طرح فكرة التعليم الإلكتروني كحل لتطوير المستوى التعليمي في الجامعة والعمل على الرقي به ليواكب التطور التكنولوجي الهائل وزيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته لأهمية هذا التعليم كتحد تكنولوجي معاصر، والعمل على تحديد وجهة الجيل القادم من خريجي الجامعة الجزائرية بالخصوص تخصصات العلوم الاجتماعية إلى عالم الشغل بتكوين نوعي يماثل متطلبات وخصائص سوق العمل في الجزائر.

تحديد المفاهيم:

التعليم: جملة من العمليات والإجراءات المنظمة والمخطط لها من أجل التغيير في سلوك المتعلمين ومعارفهم وهذا بإكسابهم معارف ومهارات جديدة.¹

التعلم: هو تغير في المعارف والمهارات والمواقف والاتجاهات وهو لا ينعكس فقط في إضافة معارف جديدة (الكم) بل كذلك في تنظيمها وتشكيلها في بنيات معرفية من خلال القدرة على توظيفها في سياقات مختلفة جديدة بتجديد كافة الموارد لمواجهة بها مشكلات حقيقية.²

بيئة التعليم الإلكتروني: نظام تفاعلي يعتمد على بيئة الكترونية متكاملة، ويستهدف بناء المقررات الدراسية بطريقة يسهل توصيله، بواسطة الشبكات الالكترونية، وبالاعتماد على البرامج والتطبيقات التي توفر بيئة مثالية لدمج النص بالصورة والصوت، وتقدم إمكانية إثراء المعلومات من خلال الروابط إلى مصادر المعلومات في مواقع مختلفة، فضلا عن إمكانية الإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات وإدارة المصادر والعمليات وتقويمها.³



نظام (ل.م.د): نظام التعليم الجديد في الجامعة الخاضع لإصلاحات المنظومة التربوية، اختصر في ل.م.د، ويقصد به ليسانس، ماستر، دكتوراه، ويقابله في التسمية النظام الكلاسيكي أو القديم، وهو النظام الذي انتهجه الجزائر منذ الاستقلال، ودأبت على تطبيقه إلى غاية 2004⁴

المحور الأول: الجامعة الجزائرية وتحديات تطبيق نظام (ل م د) مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر

1-1 سوق العمل: سوق العمل هي سوق حرة وتتكون من لقاء جانبي العرض والطلب ويتم فيها تحديد كميات كل منها والأمور المقابلة، كما يتم فيها توزيع موارد العمل على مختلف المؤسسات والقطاعات والأقاليم. حيث يتكون الطلب على العمل من فرص التوظيف والتشغيل التي توفرها مختلف القطاعات الانتاجية ويتحكم فيه منطق البحث عن تحقيق الربح أما جانب العرض فيتكون من تدفق العديد من الفئات، التي يمكن حصرها في:

1. الوافدين على سوق العمل لأول مرة من خريجي منظومات التربية والتعليم العالي،
2. المنقطعين عن العمل ممن سبق لهم أن اشغلوا في السابق وهم قطعاً ممن لهم تجربة مهنية قد تكون هامة،
3. أصحاب أفكار مشاريع في حالة بحث عن آليات مساعدة لبلورة مشاريعهم والمروور بها إلى طور التنفيذ.⁵

2-1 خصائص سوق العمل في الجزائر:

1. يمتاز سوق العمل في الجزائر بمجموعة من الخصائص التي تبدو بعضها إيجابية على عكس بعض الخصائص الأخرى، ابتداء من الإطار المؤسسي، هذا الأخير الذي يتميز بحدثة القانون وكذا كونه قانوناً يميزه التعايش والتطور على أساس الواقع التنموي الذي يمر به الوضع الاقتصادي بالجزائر.
2. يتميز القانون الأساسي للعمال بعدم المرونة، ما يضعف من تحديد المؤسسة الجزائرية لقوة عملها والعمل على تغيير مستوى عمالتها تماشياً مع تطور المجتمع. كما تعتبر أجهزة الوساطة على مستوى سوق العمل أهم ما يميز واقع العلاقة بين كل من طالبي العمل، عارضي العمل، والسياسة الوطنية الخاصة بتنظيم سوق العمالة.
3. السوق الجزائري يشمل العديد من الأجهزة التي تختلف وظائفها تبعاً لأهداف كل واحدة، وتتميز بكونها أجهزة حكومية غير خاصة وتحوز على امكانيات مادية معتبرة.



4. يعتبر عامل الجنس العامل الأكثر أهمية من بين مميزات الفرد المؤثرة على المشاركة في الحياة العملية. حيث أن السن هو المتغير الذي يحدد مشاركة الذكور في سوق العمل، على عكس الإناث، والتي نسبة نشاطها أقل بكثير، المستوى التأهيلي والدورات التدريبية هو أكثر ما يؤثر على مشاركتها.

5. تمثل فئة الشباب الفئة الأكثر تعرضا للبطالة ومشاكل العمل، لكن الأفراد الأكثر تأهيلا تتحسن وضعيتهم مع الزمن، رغم كونهم الأقل حظا في الحصول على نسبة عمل مقارنة بالأفراد المؤهلين.⁶

1-3 مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر:

تشير الإحصاءات الدولية لسنة 2009 إلى أن أفضل جامعة جزائرية في الصف الـ 23 إفريقيا و 4132 عالميا وأخرها التصنيف الصادر عن مركز الجامعات العالمية في جامعة جياو تونغ شنغهاي الصينية لأفضل المؤسسات التعليمية في العالم، والذي نشر قائمة موسعة لأفضل 500 جامعة في العالم سنة 2018 والذي غابت فيه الجامعة الجزائرية.⁷

وهذه النتيجة ذات مدلول واقعي ولا تحتاج إلى تبرير، وهذا يدل على قلة كفاءة الطالب الجزائري نظرا لعدم كفاءة باقي المعايير الأخرى المرتبطة بالتعليم الجامعي، وهذا ما جعل مخرجات التعليم العالي التي يستقبلها سوق الشغل تتميز بما يلي:

1. تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن جاهلين بكيفية توظيف هذه المعارف العلمية عند اقتحام عالم الشغل، وبعد المكتسبات العلمية عما يصادفه الطالب الجامعي في سوق العمل.

2. عدم اهتمام الطالب عامة بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله للحصول على وظيفة مستقبلا.

3. عدم إدراك الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن يؤهله لها تخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون تخصصات أخرى. إضافة إلى صعوبة الاندماج في عالم الشغل، نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.⁸

4. العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية لا تستجيب لمتطلبات العمل في الميدان لأنها تعتمد على طرق تدريس تلقينية وتغيب أسلوب المناقشة وإشراك الطالب في العملية التكوينية، مع الاعتماد على أساليب تقييم لا تفرق بين الطالب النجيب وغيره، حيث تقوم هذه الأساليب على امتحانات للتذكر واسترجاع المعلومات مما يجعل الطالب بعيدا على المجال العملي والتطبيقي والذي يتطلب الخلق والإبداع.



5. غياب التعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية يعود أساسا إلى غياب الأطر القانونية والتشريعية الملزمة للتعاون بين الطرفين، ضف إلى ذلك غياب ثقافة الاقتراب بين الطرفين وتكريس التعاون.
6. غياب التغذية الرجعية والمعلومات المرتدة من المؤسسة إلى الجامعة فلا الجامعة تسعى إلى معرفة مستوى أداء مخرجاتها، ولا المؤسسة تتصل بالجامعة لإيضاح سلبيات وإيجابيات التكوين.
7. استمرار التدفق الطلابي على الجامعة وضمانها للمدخلات الأساسية (الطلبة) وتواصل عمل النسق التكويني دون مراعاة لطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي.⁹
8. بلغ عدد الطلبة المتخرجين 246400 طالب سنة 2011 وهم يتوزعون حسب التخصصات الآتية: تخصص العلوم الدقيقة والتكنولوجيا: 49400 متخرج (20.05 %) / تخصص علوم الطبيعة وعلوم الأرض: 19200 متخرج (7.79 %) / تخصص العلوم الطبية بما فيها البيطرة: 6500 متخرج (2.64 %) / تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية: 171300 متخرج (69.52 %)، ويتبين أن التعليم العالي في الجزائر يخرج أعدادا كبيرة في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية (69.52 %) تقف على هامش التنمية كونها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل، لأن السوق في حاجة إلى الفنيين والمهندسين والعمال الماهرة في التخصصات العلمية بشتى فروعها ومجالاتها، حيث يعاني الاقتصاد الوطني أكبر نقص في الإطارات، فالجزائر تطبق سياسة الانفتاح في التخصصات التي تمثل أولوية لكنها لا تضع العوائق أمام التخصصات الأخرى لأنها هي أيضا تقدم إطارات ضرورية للاقتصاد.¹⁰

4-1 نظام الأطوار الثلاث وأزمة الفجوة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر

يقوم نظام (ل. م. د) على فكرة التناغم بين مخرجات التعليم والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما لا ينطبق على واقع تطبيق هذا النظام في الجزائر، بحيث انفصلت المناهج التعليمية عن الواقع المؤسساتي خلافا لما هو عليه الحال في الدول الأوروبية صاحبة النظام، فالمحيط الاجتماعي والاقتصادي المختلف لا يؤدي إلى ارتفاع احتمالات فشل هذا النظام الجديد فحسب، بل يهدد بتأثيرات وعواقب وخيمة يتوقعها أهل الخبرة والاستشراف العارفون بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المطلعون على الخلفيات والأهداف الإيديولوجية والاقتصادية لهذا النظام الجديد. فهذا الأخير موجه إلى سوق أوروبية تستهدف التشغيل في فرص عمل التكوين النوعي ذات طابع مهني وسوق مدعوم بأداء اقتصادي مبني على الثروة، أما الجزائر فسوق العمل فيها ليس مرنا بل ضيقا وهي دولة لا تصدر الثروة، ورؤيتها في مجال السياسة الاقتصادية ضيقة. ففي النظام الكلاسيكي في الجزائر تخرج 150 ألف جامعي أغلبهم باحثون عن العمل، أما في النظام الجديد ومع بقاء سوق العمل على حاله، فإن نظام الأطوار الثلاث ارتفعت نسبة الخريجين



بسبب قصر مدة الليسانس إلى 3 سنوات، وقيود الانتقال إلى الماجستير، وضع يسبب ارتفاع في نسبة البطالة في أوساط الخريجين. والجزائر مع تطبيقها للإصلاحات في التعليم العالي والتي تتجلى في نظام (ل.م.د) إلا أنها لا تزال تعاني من الضعف في العلاقة بين الجامعة الجزائرية والتنمية، في الوقت الذي يتطلب هذا النظام الجديد أن تلعب الجامعة والدراسات العليا دورا بارزا في تطوير التنمية على كل المستويات.¹¹

وإذ انطلقنا من أن الإصلاح الجديد الذي قامت به الجزائر على مستوى المنظومة التربوية والذي يتجلى في النظام الجديد ل.م.د. يعتمد على النقاط التالية:

1. تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن

2. التكوين للجميع وعلى مدى الحياة

3. استقلالية المؤسسات الجامعية

4. انفتاح الجامعة على العالم.¹²

فإننا نرى أن معظم التكوين الذي يتلقاه الطالب الجامعي اليوم في الجامعة الجزائرية بالخصوص في تخصصات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية يركز على الكم وليس النوع، كما أن الفجوة الحاصلة بين التكوين الجامعي وما يتطلبه سوق العمل يدل على أن الجامعة غير منفتحة على المؤسسات الاقتصادية من جهة وغير منفتحة على العالم هذا الأخير يشهد تطورا كبيرا وتقدما علميا هائلا بالخصوص في الدول المتقدمة فمعظم الجامعات الناجحة في العالم أصبحت توظف التكنولوجيا وتخضع التطور العلمي من حيث الاتصالات والتقنيات الحديثة في خدمة التعليم حتى ظهرت مفاهيم جديدة في التعليم الجامعي منها التعليم الإلكتروني وهو موضوع مداخلتنا هذه كأحد السبل الحديثة في الرفع من كفاءة وفاعلية التعليم الجامعي، ومواكبته لمتطلبات البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بمؤسسات التعليم العالي والقريبة منها.

المحور الثاني: تقنيات التعليم الإلكتروني كآلية لتقليص فجوة التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل:

1-2 تعريف التعليم الإلكتروني E-Learning: هو الذي يقدم المحتوى التعليمي بوسائط الكترونية مثل الأنترنت، أو الأقمار الصناعية، أو الأقراص الليزرية، أو الأشرطة السمعية والبصرية أو التدريس المعتمد على الحاسوب كما يعتبر أيضا بأنه من التعليم الإلكتروني الذي على أساسه تطور التعليم الافتراضي أو ما يسمى بالتعليم الكوني.¹³



2-2 تقنيات التعليم الإلكتروني:

يشهد هذا العصر تطورات مستمرة في الوسائل التكنولوجية التي يمكن استخدامها في العملية التعليمية والتي تندرج تحت ثلاث تقنيات رئيسية وهي:

أولاً: التكنولوجيا المعتمدة على الصوت: والتي تنقسم إلى نوعين، الأول تفاعلي مثل المؤتمرات السمعية والراديو قصير الموجات، أما الثانية فهي أدوات صوتية ساكنة مثل الأشرطة السمعية والفيديو.

ثانياً: تكنولوجيا المرئيات (الفيديو): يتنوع استخدام الفيديو في التعليم ويعد من أهم الوسائل للتفاعل المباشر وغير المباشر، ويتضمن الأشكال الثابتة مثل الشرائح، والأشكال المتحركة كالأفلام وشرائط الفيديو، بالإضافة إلى الإشكال المنتجة في الوقت الحقيقي التي تجمع مع المؤتمرات السمعية عن طريق الفيديو المستخدم في اتجاه واحد أو اتجاهين مع مصاحبة الصوت.¹⁴ ثالثاً: الحاسوب وشبكاته: وهو أهم العناصر الأساسية في عملية التعليم الإلكتروني، فهو يستخدم في عملية التعلم بثلاثة أشكال وهي:

- أ- التعلم المبني على الحاسوب والتي تتمثل بالتفاعل بين الحاسوب والمتعلم فقط،
- ب- التعلم بمساعدة الحاسوب يكون فيه الحاسوب مصدراً للمعرفة ووسيلة للتعلم مثل استرجاع المعلومات أو مراجعة الأسئلة والأجوبة.
- ت- التعلم بإدارة الحاسوب حيث يعمل الحاسوب على توجيه وإرشاد المتعلم.¹⁵

3-2 مزايا التعليم الإلكتروني:

1. جعل التعليم أكثر تشويقاً ومتعة والابتعاد عن الرتابة والملل في التعليم التقليدي.
2. تعليم عدد كبير من الطلاب دون قيود الزمان والمكان.
3. اختصار الوقت وتقليل الجهد المبذول في التعليم.
4. إمكانية استعراض كم كبير من المعلومات من خلال مواقع الأنترنت أو الذاكرة الإلكترونية أو قواعد البيانات.
5. المواكبة الآنية للتطور العلمي المذهل الحاصل في كافة ميادين المعرفة.
6. إمكانية تبادل الحوار والنقاش
7. التقييم السريع والفوري والتعرف على نتائج الاختبارات وتصحيح الخطأ.



8. مراعاة الفوارق الفردية والتعرف لكل متعلم نتيجة لتحقيق الذاتية في استعمال الجهاز
9. تعدد مصادر المعرفة من خلال الاتصال بالمواقع المختلفة للأنترنت أو المكتبات الالكترونية.
10. امكانية تبادل الخبرات والمعارف بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات التعليمية بسرعة ويسر.
11. تحسين وتطوير مهارات الاطلاع واستعمال المهارات التكنولوجية.¹⁶
13. توسيع مدارك الطلبة والمعلمين من خلال وجود الروابط ذات العلاقة باهتماماتهم العلمية وحتى الترفيهية.
14. سرعة تطوير وتغيير المناهج والبرامج على الإنترنت بما يواكب خطط الوزارة ومتطلبات العصر.
15. تخطي جميع العقبات التي تحول ووصول المادة العلمية إلى الطلاب في الأماكن النائية وخارج الوطن.
16. توفير بيئة تعليمية غنية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمية بكافة محاورها.
17. إعداد جيل من المعلمين والطلاب قادر على التعامل مع التقنية ومهارات العصر والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم، والمساعدة على نشر التقنية في المجتمع وجعله مجتمعاً مثقفاً إلكترونياً ومواكباً لما يدور في أفق الأرض.¹⁷

4-2 سلبيات وعوائق التعليم الالكتروني:

1. ضعف التفاعل الانساني بين الاستاذ والطالب، وصعوبة التحول من طريقة التعليم التقليدية التي تقوم على أساس إلقاء المدرس للمحاضرة واستذكار الطالب للمعلومات، إلى طريقة التعليم الالكتروني التي تعتمد على الحوار والنقاش والتحليل لكم كبير من المعلومات.
2. افتقار نسبة كبيرة من المدرسين والطلبة لخبرة التعامل مع وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات التعليمية، وحاجة المدرس إلى جهد أكبر وكلفة مادية، لكي يتمكن من إعداد محاضراته بصورة الكترونية، مع جهد ووقت أكبر يحتاجه الطالب لمتابعة وفهم المحاضرة.
3. عدم توافر مستلزمات التعليم الالكتروني بشكل كافي، من أجهزة حاسوب ووسائل عرض الكترونية عبر شبكة الأنترنت وشبكة الاتصالات بين الجامعات والمراكز البحثية ومؤسسات قواعد بيانات، وقاعات وتأثير مناسب.
- الافتقار إلى التمويل الكافي ونقص في الكوادر المدربة على تشغيل وصيانة وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
4. عقبات إدارية تتمثل أحيانا بقيادات جامعية غير واعية وغير متحمسة للتطوير، وإجراءات إدارية روتينية جامدة تعيق التطوير ولا تتيح المرونة في العمل.¹⁸



5. التطور السريع في المعايير القياسية العالمية مما يتطلب تعديلات وتحديثات كثيرة في المقررات الإلكترونية.

6. عدم وجود وعي كافي لأفراد المجتمع بهذا النوع من التعلم، والحاجة الى نشر مقررات إلكترونية على مستوى عالي من الجودة حيث أن المنافسة عالية.¹⁹

المحور الثالث: التعليم الإلكتروني وتحديات تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي

1-3 التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية:

من الواضح أن التحديات ترتبط ارتباطا وثيقا بالمتطلبات اللازمة لتحقيق الهدف، ولكن يمكن تقسيم هذه التحديات حسب طبيعتها:

1. التحديات التقنية: إن من أكثر التحديات التي تواجه التعليم الإلكتروني محدودية قدرة المؤسسات التعليمية على إنشاء شبكات واسعة وتوفير أعداد كبيرة من الأجهزة والمعدات، إضافة إلى تحديثها خاصة وأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال تشهد تطورات وتحولات وبصفة سريعة ومستمرة مما يجعل من الصعب اقتناء مختلف هذه التكنولوجيات، ومن هنا كان على الجهات المعنية التنسيق فيما بينها من أجل إنتاج برمجيات محلية تراعي فيها مختلف خصوصيات التعليم والمتعلم.

2. البيئة التشريعية: لضمان سلاسة التحول إلى نظام التعليم الإلكتروني، لابد من تطوير القوانين والتعليمات بشكل يضمن ديناميكية النظام التعليمي، ليوائم التطورات العصرية، ويجب أن توفر القوانين الغطاء اللازم لحماية حرية التفكير وتحصيل المعرفة والأهم من ذلك توليدها، مما يتطلب تعديل بعض القوانين التي تقف عقبة في طريق التعامل الإلكتروني.

3. الموارد البشرية: يشكل التوجه نحو التعليم الإلكتروني تحديا للكثير من المعلمين الذين تعودوا على النظام التقليدي وبالتالي لابد من سياسة التوعية والتحفيز والحزم من أجل تقبل هذا التغيير.

4. التمويل: أن الاستثمار في ميدان التعليم من المجالات التي لا تجذب الشركات وأصحاب الأموال، وبالتالي نقص التمويل لهذا القطاع بالإضافة إلى تكلفة التشغيل والصيانة والتجديد وتكلفة إنتاج المحتويات اللازمة للعملية التعليمية تشكل تحديا حقيقيا، لهذا على الحكومات إعطاء أولوية خاصة لهذا المجال من خلال تشجيع الشراكة فيه ودعم المشاريع من خلال تنشيط العلاقات وتوسيع الشراكة ما بين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا الإعلام وقطاع التعليم من أجل دعم وتطوير أنظمة التعليم الإلكتروني.²⁰



2-3 سبل تطبيق التعليم الالكتروني في التعليم العالي:

العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لا زالت تتركز على المعلم كمصدر للمعلومات، وتتم بالطرق التقليدية المعتمدة اعتمادا على الكم على حساب النوعية، مع استخدام ضعيف جدا للحاسوب والانترنت والوسائل التعليمية الحديثة، في الوقت الذي أصبح استخدام التكنولوجيا في التعليم أمرا حتميا وليس ترفا لما له من آثار إيجابية على عملية التعليم والتعلم، لذا فإن الانتقال من التعليم بالطرق التقليدية إلى التعليم الالكتروني المعتمد على التكنولوجيا -سواء كليا أو جزئيا- يتطلب اتخاذ عدة خطوات تحتاج إلى وقت وجهد طويل منها:

1. تعديل سياسة التعليم على مستوى الجامعات بحيث تجعل التكنولوجيا أداة أساسية في العملية التعليمية في جميع المراحل.
2. تشكيل لجنة على مستوى الجامعة أو المنطقة تتولى عملية التطوير تتكون من فريق عمل يضم مجموعة من المتخصصين في عدة مجالات مثل تطوير المناهج وتكنولوجيا التعليم.
3. دراسة واقع استخدام التكنولوجيا في الجامعة أي حصر الأجهزة والبرامج التعليمية المتوفرة فيها.
4. دعم إدارة الجامعة وتشجيعها لدمج التكنولوجيا في التعليم واستخدام المعلمين لها.
5. وضع تصور أو خطة شاملة طويلة الأمد لدمج التكنولوجيا في التعليم على مستوى المقررات المختلفة والمراحل المختلفة.
6. تحديد مدة زمنية لتنفيذ خطة الدمج في تدريس المقررات والصفوف المختلفة، بحيث تتم عملية الدمج على مراحل تتكون كل منها من خطوات صغيرة متدرجة.
7. تخصيص ميزانية لدمج التكنولوجيا في التعليم ولتغطية تكاليف شراء الأجهزة والبرامج ونفقات تدريب المعلمين وتوظيف الخبراء والمدرسين.
8. إنشاء بنية تقنية تحتية تشمل تزويد الجامعات بأجهزة حاسب وما يصاحبها من أجهزة وبرامج تعليمية، وإيصال خدمة الانترنت بالجامعات.
9. تدريب الطلاب والمعلمين على استخدام الحاسوب والانترنت في التعليم، ويتم ذلك بعد تزويد الجامعة بالأجهزة اللازمة.



10. إنشاء مركز لتصميم المناهج المعتمدة على التكنولوجيا في الجامعة، يعمل به فريق من المتخصصين.
11. إجراء الأبحاث في مجال التعليم الإلكتروني بصورة مستمرة لإطلاع المعلمين والمسؤولين على أثر استخدام التكنولوجيا في عملية التعليم ومدى استفادة الطلاب من عملية الدمج ومتابعة آخر التطورات في مجال تكنولوجيا التعليم.
12. توفير الدعم الفني وصيانة الأجهزة والشبكة بصورة دائمة أثناء استخدام المعلمين للتكنولوجيا في التعليم.²¹
13. مساعدة الطلاب كي يعتادوا ويشعروا بالارتياح وتحضيرهم ليصبحوا قادرين على حل المشاكل التقنية التي يمكن أن تظهر معهم أثناء حصولهم على المعلومة أو معالجتها، والتركيز على حل المشاكل المشتركة، وبذلك نكون رسخنا لدى الطلبة أسلوب التعليم التعاوني.²²
7. توعية أعضاء هيئة التدريس بأهمية التعلم الإلكتروني وترغيبهم في استخدامه، وتدريبهم في مجال التقنية واستخدام الإنترنت والتدريب على وسائل التدريس الحديثة.²³
8. إعادة النظر كلية "ببرامج ومقررات ومناهج واستراتيجيات التعليم وتحديث برامج التعليم العالي لتشمل إدخال برامج تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات...الخ.²⁴
- 3-3 استراتيجية مقترحة لتطبيق تقنيات التعليم الحديثة في الجامعة الجزائرية:
- انطلاقاً من مجموعة التحديات والعوائق السابقة وفي شكل توصيات للدراسة يمكن اقتراح الاستراتيجية التالية لتطبيق تقنيات التعليم الحديثة والتعليم الإلكتروني في الجامعة الجزائرية:
- المشكل: وجود فجوة بين مخرجات التعليم العالي في الجامعة الجزائرية ومتطلبات سوق العمل
- الهدف: تطبيق واستعمال تقنيات التعليم الحديثة والتعليم الإلكتروني في العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية كعامل ومحرك مهم في الرفع من جودة التعليم وكفاءته، وضرورة اعتماد وسائل وتقنيات التعليم الإلكتروني المتعددة في جامعتنا لمواكبة التقدم المعرفي والتقني الهائلين وتقليص الهوة بين التكوين الجامعي ومتطلبات العمل في الجزائر.
- الرسالة: تطبيق تقنيات التعليم الحديثة تماشياً مع التطورات الحاصلة في التعليم وتطويره وضمان جودته في الجامعة الجزائرية.
- مواجهة التحديات والوقوف أمام متطلبات سوق العمل ومتطلبات العصر وتحدياته لأن المنافسة على المستوى العالمي.
- الجمهور: الجمهور الداخلي: الإدارة، الأستاذ، الطلبة/ الجمهور الخارجي: الهيئات المعنية "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي".



الوسائل: توفير الموارد والكوادر البشرية المؤهلة لتطبيق الاستراتيجية والقادرة على استخدام هذه التقنيات الحديثة في التعليم من مديرين، أساتذة، إداريين... الخ، مع توفير الميزانية اللازمة لتحقيق ذلك.

المكان والزمان: الجامعة الجزائرية على مستوى التراب الوطني، تنفيذ على المدى البعيد مدة 5 سنوات.

الأنشطة العملية:

1/ على مستوى الهيئات المعنية "الوزارة":

1. إيجاد صناعة متخصصة على المستوى الوطني لتوفير الادوات والأجهزة والوسائط التعليمية التي يمكن إنتاجها محليا.
2. تشجيع بعض الهيئات العلمية على ابتكار وتصميم أجهزة علمية.
3. إنتاج حقائب تعليمية لاستخدامها في مختلف مستويات التدريس.
4. العمل على تشكيل هيئة على المستوى الوطني من المتخصصين في الوسائط التعليمية بمجالاتها المختلفة تتولى مسئولية رسم السياسة العامة لتطوير انتاج واستخدام الوسائط التعليمية التي يحتاج إليها في مناهج التعليم.
5. تجهيز الجامعة الجزائرية بأجهزة الحاسوب وربطها بالشبكة العنكبوتية (انترنت وإنترانيت).
6. توفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم وتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة وكذلك توفير الدعم المادي لتوفير مستلزمات وتقنيات التعليم الالكتروني مثل خطوط الاتصالات المطلوبة التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لآخر.

2/ على مستوى الجامعة:

أ/ إدارة الجامعة:

1. عمل دورات تدريبية لأساتذة الجامعة أثناء الخدمة تتضمن تنمية مهارات توظيف مستحدثات تقنيات التعليم في التدريس.
2. إجراء دراسات أخرى تتضمن واقعا استخدام تقنيات التعليم الحديثة في التدريس.
3. تثقيف المعلمين بمزايا مبدأ التعلم الذاتي وأهمية إدماج الطلبة في العملية التعليمية وإشراكهم بنشاطاتها.
4. تثقيف المعلمين بضرورة تدريب الطلبة على استخدام الوسائل التقنية في التعلم والاتصال والتواصل.
5. زيادة التركيز على المعلم وإشعاره بشخصيته وأهميته بالنسبة للمؤسسة التعليمية والتأكد من عدم شعوره بعدم أهميته وأنه أصبح شيئا تراثيا تقليديا.

ب/ الأستاذ والطلبة:



1. التخطيط الجيد لاستخدام التعليم الإلكتروني، مع تهيئة وتوعية المعلمين والطلاب على مفهوم العملية التعليمية في ظل استخدام التعليم الإلكتروني، وعقد دورات تدريبية للمعلمين والمتعلمين على برامج التعليم الإلكتروني.
 2. استخدام قاعدة التعلم عبر الخط الرقمي: وهو عبارة عن موقع واب يحتضن المحتوى التعليمي لبناء استراتيجيات بيداغوجية.
 3. استخدام السبورة البيضاء التفاعلية: وهو جهاز يجمع بين مزايا الشاشة القابلة للمس وجهاز البث التصويري. ومما لا شك فيه هو أن دور المعلم سوف يبقى للأبد وسوف يصبح أكثر صعوبة من السابق، لأن المعلم هو جوهر العملية التعليمية لذا يجب عليه أن يكون منفتحاً على كل جديد وبمرونة تمكنه من الإبداع والابتكار، ليكون قادراً على مجابهة التحديات والوقوف أمام متطلبات العصر وتحدياته وما يسمى بالعولمة وما تشكله من تحدي ثقافي واجتماعي واقتصادي وهذا من خلال:
 4. أن يعمل الأستاذ على تحويل غرفة الصف الخاصة به من مكان يتم فيه انتقال المعلومات بشكل ثابت وفي اتجاه واحد من المعلم إلى الطالب إلى بيئة تعلم تمتاز بالديناميكية وتتمحور حول الطالب حيث يقوم الطلاب مع رفقاءهم على شكل مجموعات في كل صفوفهم وكذلك مع صفوف أخرى من حول العالم عبر الإنترنت.
 5. أن يطور فهما عمليا حول صفات واحتياجات الطلاب المتعلمين وفهما عمليا لتكنولوجيا التعليم مع استمرار تركيزه على الدور التعليمي الشخصي له.
 6. أن يتبع مهارات تدريسية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والتوقعات المتنوعة والمتباينة للمتلقين.
 7. أن يعمل بكفاءة كمرشد وموجه حاذق للمحتوى التعليمي.
- ما يجب الإشارة إليه أنه لضمان نجاح هذه الاستراتيجية يجب إلحاق عملية المراقبة أثناء التنفيذ من أجل تدارك الأخطاء في وقتها بعدها نقوم بعملية التقييم في الأخير من أجل معرفة مدى ملائم ما تم تطبيقه وتنفيذه مع ما تم التخطيط له سابقا. مع إجراء دراسات تقييمية من فترة لأخرى للتأكد من مدى تحقق الأهداف.
- وإذا تحققت هذه الاستراتيجية فإننا نصل بذلك إلى تحقيق الهدف الاساسي الذي من أجله وضعت هذه الاستراتيجية وكذلك نكون قد حققنا التالي:

1. جعل هذه الوسائل تساهم في تسهيل العمل بين طلبة الجامعة.
2. تبادل التجارب البيداغوجية والتعليمية بين أساتذة الجامعات والتعاون في مجال المستجدات.



3. تطوير استراتيجيات العمل الجماعي (أي فرق العمل)، داخل مؤسسات التعليم العالي، فيما بينها، وعلى المستوى الوطني ولما لا على مستوى أوسع من ذلك.
4. إنتاج معلومات وطرق جديدة تخص التعليم العالي من خلال استخدام مواقع الكترونية على شبكة الانترنت وتعزيز الشراكة والتنسيق بين الجامعات الجزائرية، وبين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.
5. نظرا لأن التعليم الالكتروني وتقنيات التعليم الحديثة لا يخلوا من السلبيات فإننا نوصي بجعله مكملا وليس بديلا عن التعليم التقليدي.

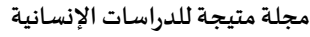
خلاصة:

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول بأن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية وعلى الرغم من أنها تمثل النسبة الأكبر من مجمل مخرجات الجامعة الجزائرية، فإنها لا تستطيع الاندماج في قطاعات العمل، لأن السوق يطلب التخصصات العلمية بشق فوريها ومجالاتها، على الرغم من أن الاقتصاد الوطني يعاني أكبر نقص في الإطارات، وعليه فقد باتت من جهة على الجزائر أن تطبق سياسة الانفتاح على تخصصات العلوم الاجتماعية واستحداث تخصصات تكون مواكبة لاحتياجات التنمية. من جهة أخرى على الجامعة أن تعمل تقديم تعليم جامعي يقوم على مناهج وطرق تدريس هدفها التكوين النوعي وليس الكمي فقط، كذلك دعم طرق واستراتيجيات تدريس حديثة وفاعلة مواكبة للتطور التكنولوجي الحاصل في العالم والذي استغلته أفضل الجامعات العالمية لخدمة التعليم، منها التعليم الالكتروني وتقنيات التعليم الحديثة التي أصبحت من أحدث التوجهات العالمية في مجال تكنولوجيا التعليم ومحرك فعال في ضمان جودة التعليم العالي، وبالتالي اعتباره حلا مساهما في معالجة وسد الثغرات وتقليص الفجوة الموجودة بين تكوين الجامعات الوطنية ومتطلبات السوق الجزائرية.

الهوامش:

¹ حليلة الزاجي، بحث في علم الاجتماع، منشور في مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2012/2011، ص 05.

² أحمد فرحات، محمد الهادي عوين: نهج جديد في التعليم العالي، منشور في مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، ع 5، فيفري 2014، ص 191.



²² فارس إبراهيم الراشد: مرجع سبق ذكره، ص 3.

104